



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
للغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

هيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى

الدورة الثالثة والعشرون

بيروت، لبنان، 11 - 14 ديسمبر/كانون الأول 2017

إدارة المراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: سد الفجوة
بين تنامي الاحتياجات وتقلص الموارد

أولاً - مقدمة

1- المراعي هي نظم إيكولوجية طبيعية تحتل مناطق شاسعة في بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتتجاوز في بعض البلدان 50 في المائة من مجموع مساحة الأراضي¹. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه في غياب تعريف موحد، فإن مساحة المراعي في تلك البلدان تتوقف على التعريف المعتمد للمراعي في كل بلد.

2- أكدت تعاريف المراعي المُعتمَدة عالمياً² على سمتين رئيسيتين للمراعي: أولاً، أن المراعي هي نوع من الأراضي بسبب خصائصها الفيزيائية الحيوية الأصلية، وثانياً، أن المراعي يجب أن تدار كنظام إيكولوجي طبيعي لتوفير السلع والخدمات بشكل مستدام.

3- وتعاني المراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من تدهور مستمر ناجم عن مجموعة من القوى المتعددة. فتأثير تغير المناخ المقترن بالضغط البشرية والسياسات والإجراءات التي تفرضها الحكومات، التي أدت إلى إلغاء نظم الإدارة التقليدية دون توفير بدائل فعالة، أدت إلى تدهور جذري في المراعي.

4- ومع كل هذه القوى، لا تزال المراعي تواصل، رغم تناقصها، توفير طائفة واسعة من السلع والخدمات، حيث يعتبر رعي الماشية لإنتاج اللحوم والحليب والألياف أكثر الاستخدامات

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2015. www.aoad.org/eAASYXX.htm

² Stoddard et al. 1975 In Tueller, P T, 1988. Vegetation science application for rangelands management (edited). Kluwer Academic Publisher, Dordrecht, Boston, London; UNCCD. 2011 in

; Society for Rangeland Management. 2015 in <https://books.google.com/eg/books?isbn=1848263708>

<http://articles.extension.org/pages/58844/rangeland-glossary-preface>

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

المحسوسة. وقام سكان المراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتخطيط نظم رعوية وزراعية واصلت الإسهام في سبل عيشهم لعدة قرون في هذه البيئات الجافة في المعتاد.

5- وتحدد هذه الورقة العوامل المؤدية إلى تدهور المراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ونظم حوكمتها الرئيسية، والدروس المستفادة من برامج إدارة المراعي السابقة والجارية، وتقدم بعض التوصيات من أجل إبراز أهمية المراعي وإدماج القطاع في صميم الأولويات الوطنية، وإدماج إدارة المراعي في الإجراءات المتخذة للوفاء بالالتزامات البيئية الدولية للبلدان.

ثانياً- العوامل المسببة الرئيسية لتدهور المراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

6- يشير مصطلح تدهور المراعي إلى كل من التربة والغطاء النباتي ويُعرّف عموماً بأنه انخفاض القدرة الإنتاجية للمراعي. وفي معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تعتبر المراعي من الأراضي الغفر التي يمكن استخدامها في التوسع الحضري والتعدين وزراعة الأراضي الجافة عند الحاجة. وأدى ذلك إلى وضع المراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تحت ضغوط متزايدة ناتجة عن مجموعة من القوى من صنع البشر. وكثيراً ما ترتبط هذه القوى بعوامل مسببة إضافية (رئيسية) تؤدي إلى تفاقم تدهور المراعي والضعف الرعوي، من خلال أمور منها السياسات غير الملائمة، والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية المستمرة، وتأثير تغير المناخ.

7- ومن المفارقات، أنه في حين أن منطقة المراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أخذت في التدهور والتقلص، مع انخفاض متوسط الغطاء النباتي كنسبة مئوية من مساحة الأراضي من 3.7 في المائة في عام 1990 إلى 2.8 في المائة في عام 2013³، فإن أعداد المواشي ارتفعت في نفس الفترة بنسبة 25 في المائة، في إطار نظم متنوعة للإنتاج الحيواني لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية الحيوانية المصدر⁴.

8- وأغلبية صناع القرار في الإقليم، الذين يتعاملون مع موارد المراعي، لا يقدرّون الأساس المنطقي للرعوية. ومن المؤكد أن وجود فجوة معرفية في العوامل المسببة للرعوية واختلال توازن القوى بين الرعاة وغيرهم من مجموعات سبل كسب العيش الأخرى في كل بلد سيؤدي إلى سياسات غير ملائمة.

9- وأدى غياب خطط لحوكمة المراعي، التي تمكّن المجتمعات الرعوية المحلية من إدارة مراعيها على نحو مسؤول، إلى تفاقم تدهور المراعي. وأي سياسة تهدف إلى توطين الرعاة، من خلال تقييد حركة القطعان و/أو إلغاء الترتيبات المؤسسية المحلية ستقوض الرعوية. ولم تنجح سياسات دعم الأعلاف التي اعتمدها عدد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتحفيز التخفيض الذاتي لرؤوس الماشية التي ترعى في المراعي، وأدت إلى زيادة حجم القطيع وزيادة الضرر الذي لحق بموارد المراعي الهشة.

10- ويواجه الرعاة الكثير من الضغوط للتحويل من الرعي للحصول على القوت إلى الإنتاج التجاري لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية. وتنتهي المنافسة بين جماعات كسب القوت

³ https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/land-degradation-neutrality-arab-region-english_2.pdf

⁴ <http://www.fao.org/3/a-mp852e.pdf>

وجماعات الإنتاج التجاري لصالح المستثمرين في الإنتاج التجاري، مما يؤدي إلى زيادة أعداد الرعاة المهمشين وزيادة الضغط على موارد المراعي مما يعجل بدهورها.

11- وكثيرا ما تهدف سياسات الحكومة إلى إبقاء الأسعار الاستهلاكية للمنتجات الحيوانية منخفضة قدر الإمكان. ونتيجة لذلك، ولتعويض المنتجين، تقدم الحكومات إعانات تمكن المنتجين من شراء المدخلات بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية، أو تقدم خدمات مجانية أو تمنح قروضا ميسرة. وتسهم كل هذه التدابير في نظام تم الحفاظ عليه بصورة مصطنعة ويمكن أن يؤدي إلى أوجه قصور، وعدم تكافؤ، وتشويه للاستثمار، وتدهور الموارد الرعوية.

12- وتشير التقارير عن تغير المناخ المتعلقة بأغلبية بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى أن الإقليم يشهد زيادة في متوسط درجات الحرارة السنوية وانخفاضا في كميات الأمطار⁵. وتشمل الآثار المفترضة لتغير المناخ على المراعي زيادة الجفاف، وتسريع تآكل التربة، وتقليل موارد المياه مما سينعكس في التغيرات في إنتاجية المراعي، ونظم استخدام الأراضي، وسبل كسب العيش القائمة على المراعي⁶.

13- ويتعين بشكل ملح اتخاذ تدابير لوقف المزيد من تدهور المراعي، وتعزيز الإصلاح الفعال للأراضي المتدهورة. ومن المتوقع أن تعالج هذه التدابير ثلاثة عناصر: المراعي باعتبارها قاعدة الموارد، والرعاة كمستخدمين تقليديين للموارد، ونواتج الموارد.

ثالثا- نظم حوكمة المراعي

14- يعكس التصور العام، الذي يصنف المراعي كقناة متبقية من المناطق التي لم تتحول (بعد) إلى استخدامات أخرى ذات معدلات أعلى من الإنتاج والعائد الاقتصادي، المعضلة التي تواجه إدارة المراعي في بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويتعين على الرعاة ومستخدمي المراعي أن يعملوا تحت تهديد فقدان حقوقهم في الاستخدام لصالح أي نوع من أنواع استخدامات الأراضي التي يعتبرها الآخرون أكثر سلامة أو ربحية من الناحية الاقتصادية.

15- وتقليديا، كانت المراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تدار في إطار نظم قبلية يتحكم فيها زعماء القبائل في الأراضي وحركة الحيوانات واستخدام المرعى، ويقومون بتسوية النزاعات بين مجموعات المستخدمين. وباستحداث نظم الإدارة الحكومية الحديثة، ومن أجل حل النزاعات بين القبائل بشأن حيازة الأراضي واستغلال موارد المراعي، ألغت الحكومات هذه النظم القبلية ووضعت المراعي تحت نظام الرعي الجماعي المشاع "حيث تكون الأرض ملكا للجميع وليست ملكا لأحد بعينه".

16- وتقوضت السلطة القبلية كمؤسسة فعالة لتنظيم استخدام موارد المراعي، دون أن تحل محلها نظم إدارة فعالة للتحكم في رعي الحيوانات أو إرساء حقوق ملكية واضحة. وفتح ذلك الباب أمام الاستخدام غير الرشيد لموارد المراعي مما أدى إلى ارتفاع معدلات تدهور المراعي. وعلى الرغم من اتخاذ خطوات للتحويل إلى نظم إدارة مجتمعية بقدر أكبر للمراعي، فإن نظام حوكمة الاستخدام الجماعي المشاع للأراضي لا يزال إلى حد بعيد النظام المهيمن في الإقليم.

⁵ www.fao.org/docrep/013/k9769e/k9769e00.pdf

⁶ Hoffman, M. and C. Vogel. 2008. Climate change impacts on African Rangelands. Rangelands, Vol 30: 12-17.

17- وتقتضي سلبيات نظام الإستخدام المشاع اعتماد إجراءات جماعية من أجل الإدارة المستدامة للمراعي في عدد من بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتشمل الأمثلة على هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر: تعاونيات المراعي حيث يتم تنظيم رعاة موقع جغرافي معين أو "نطاق/حقوق رعي" قبلية معلنة لتشكيل كيان وفقا للقوانين واللوائح الداخلية للتعاونيات في البلد؛ ومجموعة التنمية الزراعية (GDA)، التي تجمع في عضويتها أعضاء من المجتمع المحلي والإدارة الحكومية المحلية؛ والنظام التقليدي لإدارة الحمى الذي يتم فيه تخصيص الأراضي والموارد الرئيسية بحيث يمكن للمجتمعات المحافظة عليها وتنظيم استخدامها بما يتماشى مع التقاليد العشائرية ونظام تشغيل الامتيازات التي تمنح فيها الأراضي للقبائل (عملية تستغرق 40 سنة) لترسيخ الملكية الفعلية التي تتيح تحسين إدارة الموارد الرعوية.

18- والملكية الخاصة للمراعي قائمة في عدد محدود من البلدان. وتنظم ترتيبات تعاقدية بين أصحاب الأراضي والمستخدمين إمكانية الوصول إلى هذه المراعي الخاصة من قبل مستخدمين آخرين. وعلى الرغم من أن ملكية الأراضي محددة على نحو جيد، فإن المراعي الخاصة تظهر أيضا علامات واضحة تدل على التدهور بسبب الإفراط في الاستخدام.

19- وعند النظر إلى نظم حوكمة المراعي القائمة، من الواضح أن النظم القائمة على العمل الجماعي لمستخدمي المراعي، مثل تعاونيات المراعي، ومجموعة التنمية الزراعية، ونظم الحمى، تبشر بالخير لتحقيق أهداف الإدارة المستدامة للمراعي، إذا صُممت بشكل سليم من خلال نظام شفاف مجهز بالقدرات تعززه سياسات قوية وحوافز هيكلية موجهة نحو تحقيق الأغراض.

رابعا- القطاعات التي تؤثر على المراعي

20- إن قطاع موارد المراعي ليس منعزلا عن القطاعات الأخرى في أي بلد. والقطاعات التي تؤثر مباشرة على الإدارة المستدامة للمراعي هي: الزراعة، والمياه، والبيئة، والتخطيط الحضري، والسياحة، والتعدين.

21- وأدت الزراعة البعلية التي زادت أهميتها مع النمو السكاني، والطلب المتزايد على المحاصيل الغذائية الرئيسية والمنتجات الحيوانية إلى زحف إنتاج الحبوب على المراعي الأكثر إنتاجية. وأثر تشييد الأبار الارتوازية لاستخراج المياه الجوفية للزراعة المروية وانتشارها في العديد من البلدان تأثيرا سلبيا على المراعي. وفي بعض الأحيان تصادف المحميات الوطنية المنشأة في المناطق الرعوية اعتراضات من المجتمعات الرعوية بسبب إنشائها على أراضي المراعي.

22- وتستلزم خطط التنمية الريفية تشييد الطرق وبناء بنية تحتية في المناطق النائية التي تجذب الناس إلى تحويل المناطق الداخلة في نطاق استخدامات المراعي إلى مناطق حضرية. ويؤدي زحف التحضر إلى تفتيت موائل المراعي ويخل بسلامة مستجمعات المياه.

23- وقطاع السياحة له آثار سلبية وإيجابية على حد سواء. ففي حين أن الأنشطة الترفيهية غير المخطط لها في البرية لها آثار سلبية على المراعي من خلال قيادة السيارات، والنفائات الصلبة، والتلوث، والصيد غير المنظم الذي يهدد التنوع البيولوجي للمراعي، فقد وفرت الصحراء والسياحة الثقافية، فرص عمل للمجتمعات الرعوية في شمال أفريقيا، وأتاحت خيارات بديلة لإدراج الدخل من خلال تسويق المصنوعات اليدوية القائمة على المنتجات الحيوانية.

24- وأدى ازدهار أنشطة التعدين في العقود الأخيرة في العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال

أفريقيا إلى إلحاق أضرار جسيمة بمناطق شاسعة من المراعي من خلال إزالة الغطاء النباتي المحلي، وعرقله التدفق العادي للمياه في مستجمعات المياه، وتفتيت الموائل.

25- ويقتضي هذا كله تحولا في التخطيط وصياغة السياسات من النهج المصممة لقطاعات معينة إلى نهج أكثر تكاملا ومراعاة للبيئة تأخذ في الاعتبار التنسيق بين القطاعات والشواغل البيئية الوطنية.

خامسا- وقف تدهور المراعي

26- تتسم المراعي المتدهورة باستمرار انخفاض الإنتاجية البيولوجية والاقتصادية المرتبطة بالاستخدامات البشرية غير السليمة أو غير المستدامة للأراضي. وتتسم أسباب تدهور المراعي بتعقيدات من حيث الزمان والمكان، وترتبط بتفاعلات بين الرعاة والحكومة والسياسات والعوامل البيئية. ومن أجل الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية من المراعي وتحسينها، ينبغي فهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة لتدهور المراعي. وبما أن تدهور المراعي يمضي قدما بخطوات تزداد صعوبة وكلفة عكس اتجاهها، فإن معرفة الخطوات المختلفة يساعد على إيجاد النهج الصحيح لإعادتها إلى هيئتها الأصلية ويعطي فكرة عن تكلفة عملية استعادتها.

27- ويعد التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الرعاة وصانعي القرار والخبراء والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل، أمرا أساسيا لوضع سياسة عمل تهدف إلى وقف المزيد من تدهور المراعي، ولتهيئة البيئة في الوقت نفسه للإصلاح الفعال للأراضي المتدهورة.

28- وينبغي لأي سياسة تهدف إلى تحقيق الإدارة المستدامة للمراعي أن تعالج قضايا المراعي من مختلف الزوايا: قاعدة الموارد (الأراضي)، ومستخدمو الموارد (الرعاة)، ونواتج الموارد (السلع والخدمات).

29- ويستلزم وقف تدهور المراعي استثمارا في إصلاح حيازة الأراضي، ونظما مجتمعية لإدارة المراعي، ورصدا للمراعي، وبناء قاعدة بيانات ونظام معلومات قويين للمراعي، والاستثمار في إدماج قضايا المراعي في خطط التنمية الوطنية وعمليات السياسات البيئية العالمية.

30- ومن المفهوم أن المراعي هي في المقام الأول نظم معتمدة على الرعي تتسم بفترات وحالات جفاف، وينبغي ألا تكون هذه الخصائص عائقا أمام تنميتها ويمكن إدارة الموارد على نحو مستدام من خلال التخطيط الدقيق والاستخدام الرشيد. وينبغي أن تشدد الإدارة السليمة للمراعي على انتقال البشر من مستخدمين إلى حراس للموارد الطبيعية في سياق النظم الاجتماعية الإيكولوجية.

سادسا- تقييم خدمات النظم الإيكولوجية للمراعي

31- تنتج المراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا سلعا وخدمات واسعة النطاق وتسهم في سبل عيش الملايين من المجتمعات البدوية والرعوية. وتوفر الأساس لمجموعة متنوعة من نظم الإنتاج الحيواني، وتمثل إلى حد بعيد أرخص مصدر للعلف. ومع ذلك، فإن مساهمة المراعي في الاقتصادات الوطنية وسبل كسب العيش في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ليست مفهومة جيدا وليست موضع تقدير. وحتى في البلدان التي تكون فيها حصة الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي مرتفعة، فنادرًا ما تشمل أرقام الناتج المحلي الإجمالي الزراعي أرقام إنتاج الثروة الحيوانية من نظم الرعوية والرعاة الرحل السائدة في المراعي.

32- وتقدر المساهمة الإقليمية الحالية للمراعي في احتياجات العلف الحيواني بنسبة 10 في المائة. وعلى مستوى فرادى البلدان، يصل هذا الرقم إلى 35 في المائة⁷. ومع ذلك، فإن الإمكانيات أكثر بكثير إذا ما تمت إدارة النظم الإيكولوجية للمراعي على نحو سليم.

33- وبذل عدد قليل من البلدان، مثل تونس وإيران، محاولات لتحديد قيمة السلع والخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية للمراعي. وقدرت دراسة أجريت في تونس⁸ القيمة الاقتصادية الكلية (TEV) لقيمة الاستخدام المباشر للمراعي كعلف بحوالي 200 مليون دينار تونسي (125 مليون دولار أمريكي). وفي إيران، قدرت القيمة الكلية للخدمات الإيكولوجية للغابات والمراعي بنحو 329 دولارا أمريكيا للهكتار (Karimzadegan et al, 2007)⁹. ويتعين تشجيع هذه المحاولات، ويلزم إجراء تقييم سليم لمساهمة المراعي في سبل كسب الشعوب لعيشها، وفي الاقتصادات الوطنية، والبيئة.

34- وأدى استمرار نقص الإقرار بالأدوار المتعددة الأشكال لموارد المراعي، وتصور المراعي على أنها ليست سوى أراضٍ غفر، إلى انخفاض الاستثمارات في القطاع وضعف مؤسسات المراعي. ولن يتغير هذا الوضع إلا عندما يتم إثبات دور المراعي والإقرار به كأحد العناصر الأساسية للأمن الغذائي الإقليمي، وكضمانة لحيوية النظم الإيكولوجية وإنتاجيتها، وكحاجز يصد زحف التصحر.

سابعاً- الدروس المستفادة من مشروعات التنمية من أجل تحسين المراعي

35- حاول العديد من البلدان في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، من خلال مشاريع وبرامج وسياسات التنمية، وضع قواعد وأنظمة وإجراءات لتطوير المراعي أو على الأقل لإبطاء تدهورها. وكانت معظم هذه التدخلات من أعلى إلى أسفل وغير مستدامة¹⁰. ومن أمثلة هذه التدخلات توطين الرعاة، وإلغاء الجبهات القبلية "الواجهات"، وإعانات الأعلاف، وإراحة المراعي أو إعادة نثر بذور المراعي، وزراعة الشجيرات العلفية، وإنشاء المحميات الرعوية، وتشبيد أحواض مائية (حفير) لسقي الحيوانات. وإغفال دور المجتمع المحلي ونقص المعلومات عن النظم الإيكولوجية للمراعي والحالة الاقتصادية الاجتماعية للرعاة هي العوامل الرئيسية لعدم نجاح أي تدخلات في المراعي.

36- ولم يتحقق النجاح إلا في الحالات القليلة التي وضعت فيها الاستخدامات المحلية للمراعي المحلية في محور هذه التدخلات. ففي تونس، على سبيل المثال، حقق مشروع ممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نجاحاً في إدارة المراعي حيث ركز على تعزيز قدرات مجموعة التنمية الزراعية، ومعالجة قضايا إدارة المراعي في إطار نهج كلي للتنمية الريفية. وأدى نهج مماثل إلى نجاح حالات تعاونيات المراعي في المغرب.

⁷ FAO. 2011. <http://www.fao.org/3/a-i12557e.pdf>

⁸ www.teebweb.org/media/2013/10/Economic-valuation.Tunisia.pdf

⁹ https://ijer.ut.ac.ir/article_137_05a406852c974d0bb55d6eb1e8e6bc2a.pdf

¹⁰ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2001. استراتيجيات للخيارات المؤسسية لإدارة المراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: تجربة الصندوق. ورقة أعدت للمؤتمر الدولي المعني بخيارات السياسات والخيارات المؤسسية لإدارة المراعي في المناطق الجافة من 7 إلى 11 مايو/أيار 2001، الحمامات، تونس

37- وفي الأردن، حققت المبادرة الرائدة لإحياء نظام الحمى التقليدي نجاحا ملحوظا في إدارة المراعي من خلال تأمين الحقوق والحصول على حيازة الأراضي وتحسين حوكمة الأراضي والموارد الطبيعية وتعزيز توليد الدخل وتشجيع المشاركة النشطة للمرأة.

ثامنا- نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المحددة وطنيا

38- يرتبط إصلاح المراعي المتدهورة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ارتباطا مباشرا بالغاية 3 من الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (15-3) الذي ينص على "مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030".

39- وتشارك بلدان عديدة في المنطقة حاليا في عملية تحديد هدف تحييد أثر تدهور الأراضي في إطار الهدف 3-15 من أهداف التنمية المستدامة. ويجري وضع أهداف وطنية لإصلاح المراعي/أراضي الرعي و/أو لمعالجة الرعي الجائر وتدهور الأراضي والتصحر، وسيتم رصدها والإبلاغ عنها في إطار عملية تحديد هدف تحييد أثر تدهور الأراضي. وهذا يبعث أملا كبيرا لإحداث نقلة نوعية في الطريقة التي يُنظر بها إلى المراعي وتدار بها في الإقليم.

40- وفي حين أن العديد من البلدان في المنطقة حددت أهدافا واضحة للغابات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ في مساهماتها المحددة وطنيا في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فإن أيا منها لم يدرج المراعي في أهداف التخفيف من آثاره. ويعزى ذلك في معظمه إلى نقص البيانات المستندة إلى الأدلة بشأن إمكانات تخزين الكربون في المراعي.

41- وأشارت بعض البلدان مباشرة في مساهماتها المحددة وطنيا إلى القضايا المتصلة بإدارة المراعي في إطار أهدافها للتكيف. وفي حالات أخرى عندما يشار إلى مكافحة التصحر والإدارة المستدامة للأراضي، يمكن أن يكون مفهوما أن ذلك سيتضمن، بطريقة أو بأخرى، إجراءات لحماية وإدارة المراعي.

تاسعا- استنتاج

42- يشكل تحسين فهم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا شرطا أساسيا لكي يحظى قطاع المراعي بتقدير أفضل وتعلو أهميته، ويتيح الإبقاء على مساهماته المتعددة وتحسينها.

43- وسيستلزم دفع قضايا إدارة المراعي إلى صدارة الأولويات الوطنية للبلدان توثيق الأهمية الاقتصادية للمراعي من خلال تحديد قيمة مجموعة السلع والخدمات التي تقدمها. ويشمل ذلك جملة أمور منها توثيق مساهمة الرعي في تحقيق الأمن الغذائي وتهيئة فرص العمل (على طول سلاسل قيمة الثروة الحيوانية)؛ ودور المراعي في احتجاز الكربون؛ وأهمية المراعي للحياة البرية، وحفظ التنوع البيولوجي، والنباتات العشبية والطبية؛ وأهمية المراعي في السياحة البيئية والترفيه؛ وأهمية المراعي باعتبارها بنوكا لجينات المحاصيل العلفية والمحاصيل ذات الأهمية العالمية.

عاشرا- نقاط مطروحة للنظر فيها

44- قد ترغب الهيئة في دعوة البلدان إلى القيام بما يلي:

- وضع سياسات وأطر تشريعية تدعم الاعتراف بالحقوق العرفية لمستخدمي المراعي في الأراضي، وتعزيز إجراءاتهم الجماعية في إدارة موارد المراعي وتعزيز مؤسساتهم المجتمعية.
- إجراء دراسات وتقييمات لتحديد قيمة السلع والخدمات التي تقدمها المراعي، من خلال أمور منها مساهمتها في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والحد من الهجرة الريفية، وحفظ التنوع البيولوجي، واحتجاز الكربون، وطلب دعم من منظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد.
- النظر في إدماج قضايا إدارة المراعي في الأولويات الإنمائية الوطنية ووضع تنمية المراعي في صميم البرامج/الإجراءات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في إطار عملية تحييد أثر تدهور الأراضي لوقف تدهور الأراضي ومكافحة التصحر وتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي.

-45 وقد ترغب الهيئة في أن تطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي:

- مساعدة البلدان في وضع تعريف مسق للمراعي وتعزيز قدراتها على رصد المراعي.
- دعم الجهود القطرية الرامية إلى وقف تدهور المراعي من خلال تنفيذ برامج واسعة النطاق لاستعادة المراعي بمشاركة كاملة من المجتمعات المحلية.